منظمة العمل الدولية

ملخص سياسات 2016

نتائج تقييم تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية: تحديات وفرص

التعاونية

التعاونية تعرف على أنها "هيئة مستقلة بذاتها مكونة من مجموعة من الأفراد متحدون بشكل طوعي لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عبر مشروع مملوك لهم بشكل مشترك ومدار بشكل ديمقراطي"

– منظمة العمل الدولية، توصية حول تعزيز التعاونيات، 2002 (رقم 193)

خلفية

تقدم ورقة ملخص السياسات هذه استراتيجيات ملموسة من اجل تحسين الوضع الصعب الذي يواجهه العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر استكشاف كيفية تعزيز تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية. النتائج والتوصيات تعتمد على تقييم قامت به منظمة العمل الدولية في عام 2016 بالتنسيق مع الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل الفلسطينية. وقد عملت الإدارة العامة للتعاون منذ إنشائها على إعادة تنشيط وإحياء قطاع التعاونيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة كمسار محتمل للتنمية الاقتصادية وتمكين النساء.

في شهر أيار 2014، أصدرت منظمة العمل الدولية ورقة ملخص سياسات[1] حول التعاونيات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الدروس المستفادة من هذا التقييم الأول أثبتت الأهمية القصوى لهذا التقييم وقد تقرر إجراء تقييم مشابه لتعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية باستخدام نفس المنهجية.
التقييم الثاني تم في شهر نيسان 2016، حيث تم دراسة ما مجموعه 142 تعاونية في الضفة الغربية وفحص وظائف تلك التعاونيات فيما يتعلق بوضوح رسالتهم وأهدافهم والأداء الإداري والمالي ومستوى مشاركة الأعضاء في التعاونية. وقد حدد التقييم تحديات وفرص رئيسية باتجاه التطوير المستقبلي مع تركيز خاص على أدوار النساء في التعاونيات.

التعاونيات التي تم اختيارها للدراسة تم تقييمها باستخدام أداة تقييم أداء التعاونية وقد قامت منظمة العمل الدولية بتطوير هذه الأداة[2]. الأداة تفحص أربعة جوانب من القدرات التنظيمية للتعاونية:
1) الحوكمة والدافعية والطموح؛
2) برامج وخدمات التعاونية؛
3) موارد التعاونية؛
4) أنظمة وعمليات الإدارة للتعاونية.

وتسمح هاتين الدراستين مجتمعتين لفهم شمولي لمعظم التعاونيات في هذا القطاع في الضفة الغربية.

تهدف هذه الورقة (ملخص سياسات) لتوفير معلومات ومشورة حول أفضل الطرق لدعم تطوير تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية وخلق فرص عمل لائقة للنساء والرجال في الضفة الغربية. وقد تم تطوير هذه الورقة للعديد من الأطراف المعنية، بما يتضمن المؤسسات الوطنية، العاملين في مجال التنمية، ومجتمع الجهات المانحة الذين قاموا بتحويل أموال ليست بقليلة لصالح إنشاء وتشغيل التعاونيات التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

1 منظمة العمل الدولية، 2014، نتائج تقييم التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: تحديات وفرص. (بيروت، لبنان، منظمة العمل الدولية). متوفر على الموقع التالي:
pdf.249766_groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms/http://www.ilo.org/wcmsp5

2 تم تطوير هذه الأداة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء خلال الفترة 2009-2013 بتمويل من قبل صندوق الانجاز الاسباني MDG

مبادئ وقيم التعاونيات

مبادئ التعاونيات

1. العضوية الطوعية والمفتوحة
2. ممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية
3. المشاركة الاقتصادية للأعضاء
4. الاستقلالية والاستقلال
5. التعليم والتدريب والمعلومات
6. التعاون بين التعاونيات
7. الاهتمام بالمجتمع المحلي

تحالف التعاونيات الدولي، بيان هوية التعاونية. انظر:
http://ica.coop/en/whats-co-op/co-operative-identity-values-principles

تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية: الخصائص وقاعدة العضوية

من مجموع التعاونيات المسجلة في الضفة الغربية (855 تعاونية)، ما يقرب من نسبة 40% منها تعمل في مجال الزراعة، و40% تعمل في مجال الإسكان، نسبة 2,8% تعمل في مجال المستهلك، ونسبة 2,5% تعمل في مجال الحرف اليدوية، و12% تعمل في مجال الخدمات[3]. وقد تضمن هذا التقييم 102 تعاونية في مجال الخدمات، 24 تعاونية في مجال المستهلك، 16 تعاونية في مجال الحرف اليدوية وكل هذه التعاونيات تعمل في 11 محافظة.

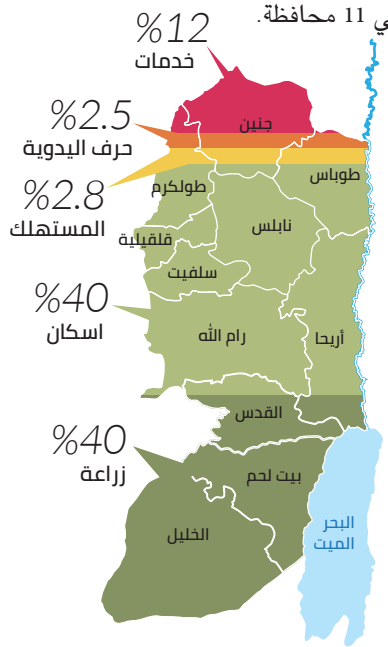

تأسست غالبية هذه التعاونيات (55%) التي تم تقييمها في الفترة بين 1990 و2009، وما يقرب من 30% منها أقيمت قبل عام 1990 في حين تأسست البقية بعد عام 2009. التعاونيات التي تأسست خلال الأعوام الخمسة عشرة الماضية كانت تمول بشكل رئيسي من قبل دعم خارجي. ما يقرب من نصف التعاونيات متواجدة ومركزة في المناطق الجغرافية الوسطى من الضفة الغربية، خاصة في محافظات رام الله, أريحا والقدس.

من ناحية مجال اختصاص هذه التعاونيات، دراسة التقييم قامت بتصنيفها على النحو التالي:

تعاونيات الخدمات

خدمات التعليم:
تعمل على تسهيل وصول الطلبة إلى التعليم العالي عبر توفير منح دراسية ودورات تدريبية وقروض ميسرة إلى الطلبة وعائلاتهم؛

7 تعاونيات

خدمات التوفير والتسليف:
توفر قروض ميسرة إلى أعضائها؛

40 تعاونية

خدمات المرافق العامة:
تقوم بتوزيع المياه والكهرباء إلى التجمعات السكانية وتجمع الرسوم لقاء هذه الخدمات؛

7 تعاونيات

الخدمات في المناطق الريفية:
تأسست بشكل رئيسي لتعزيز المشاركة الاقتصادية وتمكين النساء عبر إشراك العضوات في عمل منتج - مثل صالونات التجميل، رياض الأطفال، مزارع صغيرة للماشية، خلايا النحل، الدفيئات الزراعية، الخ.

44 تعاونية

خدمات التعبئة والتغليف والتسويق لمنتجات الأعضاء:

4 تعاونيات

تعاونيات المستهلك:
خدمات مرتبطة بالغذاء:
تدير محال بقالة وسوبرماركت
خدمات تصنيع الغذاء وإدارة مقاصف المدارس

24 تعاونية

تعاونيات الحرف اليدوية:
تعاونيات الحرف اليدوية:
تعمل بشكل رئيسي في التطريز، والخياطة وأشكال أخرى من الحرف اليدوية.

16 تعاونية

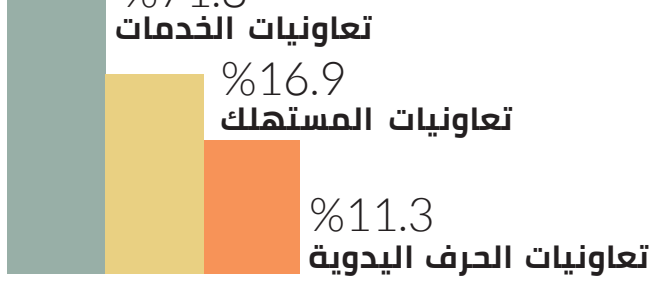

المجموع الكلي لأعضاء التعاونيات في القطاعات الثلاثة في الضفة الغربية يقدر ب 30,035 عضو، منهم 27,252 عضو في تعاونيات الخدمات و2105 عضو في تعاونيات المستهلك و678 عضو في تعاونيات الحرف اليدوية.

ما يقرب من ثلث أعضاء التعاونيات هم من النساء، وهناك تباين واضح في تمثيل النساء ما بين القطاعات الثلاثة. القيود على حرية التحرك والتنقل والأجور المتدنية والمسؤوليات الأسرية ونقص التدريب تعتبر من العوامل التي ساهمت في تدني مشاركة النساء. يوجد مستوى عال واضح من تمثيل النساء في تعاونيات الحرف اليدوية (82%)، في حين تمثيل النساء في تعاونيات الخدمات اقل بكثير (32%) وفي تعاونيات المستهلك (22%). لكن تمثيل النساء يبقى عاليا نسبيا مقارنة بعضوية النساء في قطاع التعاونيات الزراعية (7%)[4]. إضافة لذلك، النساء ممثلات بشكل جيد في لجان الإدارة في قطاعات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية، حيث يشكلن ما يقرب من نصف أعضاء المجالس الإدارية في التعاونيات.

عدد التعاونيات النسوية المسجلة يصل إلى 49، حيث يشكل ما يقرب من 35% من مجموع تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية. لكن ما يقرب من نصف هذه التعاونيات لا يدرن مشاريع ولذلك معظم هذه التعاونيات لديها مبيعات سنوية متدنية. التعاونيات النسوية التي لديها مشاريع تعمل في مجال تصنيع الأغذية، التوفير والتسليف وخلايا النحل ورياض الأطفال والدفيئات الزراعية والخياطة والتطريز والبقالة. وقد تأسست الغالبية العظمى من التعاونيات النسوية خلال الخمسة عشر عاما الماضية مع توفر تمويل مؤخرا لهذا الغرض. وطبقا لذلك، تعتبر التعاونيات النسوية أحدث بشكل عام عند مقارنتها بالتعاونيات الأخرى المغطاة في هذا التقييم.

1 تعاونيات الخدمات

	خدمات التعليم	خدمات التوفير والتسليف	خدمات المرافق العامة (المياه والكهرباء)	الخدمات في المناطق الريفية وغيرها	التسويق والتعبئة والتغليف	مجموع القطاع
عدد الأعضاء	3,394	15,738	6,240	1,739	141	27,252
عدد التعاونيات	7	40	7	44	4	102
عدد معدل عدد الأعضاء لكل تعاونية	484	393	891	40	35	267
عدد والنسبة المئوية للأعضاء النساء	658 (%19)	7,128 (%45)	194 (%3)	592 (%34)	24 (%17)	8,596 (%32)
عدد أعضاء مجلس الإدارة	35	201	51	221	22	530
عدد الأعضاء النساء في مجالس الإدارة والنسبة المئوية من المجموع	5 (%14)	128 (%63)	7 (%14)	102 (%46)	9 (%41)	251 (%47)

2 تعاونيات المستهلك

	محلات البقالة والسوبرماركت	تصنيع الأغذية ونشاطات أخرى	مجموع القطاع
عدد الأعضاء	801	1,304	2,105
عدد التعاونيات	9	15	24
عدد معدل عدد الأعضاء لكل تعاونية	89	87	88
عدد والنسبة المئوية للأعضاء النساء	201 (%25)	272 (%21)	473 (%22)
عدد أعضاء مجلس الإدارة	49	84	133
عدد الأعضاء النساء في مجالس الإدارة والنسبة المئوية من المجموع	15 (%30)	35 (%42)	50 (%38)

3 تعاونيات الحرف اليدوية

	الحرف اليدوية	المجموع (للقطاعات الثلاثة)
عدد الأعضاء	678	30,035
عدد التعاونيات	١٥	142
عدد معدل عدد الأعضاء لكل تعاونية	42	211
عدد والنسبة المئوية للأعضاء النساء	555 (%82)	9,624 (%32)
عدد أعضاء مجلس الإدارة	77	740
عدد الأعضاء النساء في مجالس الإدارة والنسبة المئوية من المجموع	46 (%60)	347 (%47)

3 بولات، هـ. 2009.

4 http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_249766.pdf

القيم والمبادئ والأداء: أربعة أنواع من التعاونيات

وقد حدد التقييم أربعة أنواع من التعاونيات في الضفة الغربية، مصنفة طبقا لمستوى النقاط التالية:

- مستوى العمل طبقا لهدف التعاونية المشترك الذي يجمع كافة الأعضاء حوله؛
- لدى التعاونية مشروع تعاوني قابل للتطبيق اقتصاديا ويساهم بشكل فعال في تحسين الظروف الاقتصادية لأعضاء التعاونية؛
- تعاونية تمارس الحكم ومبادئ الإدارة الجيدة

أدناه، يوجد وصف للتصنيفات الأربعة مع خصائصهم الرئيسية:

النوع الأول:

تعاونيات مصنفة على أنها "نشطة" لكن أعضائها لا يوجد لديهم هدف مشترك

عدد التعاونيات: 63 (44,5%)

الهدف التعاوني المشترك:

غير واضح. شركات شبه استثمارية تعمل تحت مظلة تسجيل التعاونيات.

النشاطات:

مشاريع تنمية المجتمع ومشاريع إنسانية، ممولة بشكل كبير من قبل موارد خارجية. النشاطات تتضمن تأجير دفيئات زراعية، محال تجارية أو أصول أخرى، مزارع مواشي وخلايا نحل.

الأداء الإداري والمالي:

تدار من قبل أعضاء خارج التعاونية أو من قبل عدد صغير جدا من الأعضاء من خلال رواتب أو حصص في الربح تحت إشراف مجلس إدارة التعاونية. الفوائد المشتركة للأعضاء غير متوفرة

النوع الثاني:

تعاونيات يوجد لدى أعضائها دافعية مشتركة لكن ينقصها مشروع أو مبادرة قابلة للتطبيق اقتصاديا

عدد التعاونيات: 20 (14%)

الهدف التعاوني المشترك:

موجود. لكن ينقصها مشروع و/أو مبادرة تعاونية من اجل الاستجابة لتلبية احتياجات الأعضاء.

النشاطات:

تتضمن بشكل رئيسي إدارة محلات بقالة وسوبرماركت، وتصنيع غذائي ورياض أطفال.

الأداء الإداري والمالي:

فجوات في القدرات التنظيمية، الأداء مقيد بسبب محدودية الفهم لمبادئ التعاونيات، وينقصها مفهوم تجاري بحت وتمويل محدود

النوع الثالث:

التعاونيات التي لديها بعضا من الدافعية المشتركة لكن لديها مبادرات على نطاق صغير بحيث توفر للأعضاء فوائد محدودة

عدد التعاونيات: 42 (29,5%)

الهدف التعاوني المشترك:
موجود. لكن في بعض الأوقات يكون الهدف غير واقعي أو غير قابل للتطبيق.

النشاطات:
خدمات المرافق العامة (توزيع المياه والكهرباء), تصنيع الغذاء, إدارة مقاصف المدارس, خدمات التوفير والتسليف, التطريز والخياطة.

الأداء الإداري والمالي:
نقص الممارسات التعاونية التجارية السليمة, قدرات محدودة للأعضاء لإدارة مشروع تجاري أو تحديث المشروع.

النوع الرابع:

التعاونيات التي يتشارك أعضائها في هدف مشترك وتستجيب لاحتياجات الأعضاء بأسلوب مالي مستدام

عدد التعاونيات: 17 (12%)

الهدف التعاوني المشترك:
موجود. التعاونيات في هذا التصنيف لديها مشاريع قابلة للتطبيق وحقيقية وتوفر خدمات للأعضاء بأسلوب مالي مستدام.

النشاطات:
خدمات التعليم, خدمات التسويق والتعبئة, خدمات التوفير والتسليف, التطريز والخياطة.

الأداء الإداري والمالي:
تولد مردود مالي جيد من المبيعات وتخدم غالبية الأعضاء.

التقييم مقابل قيم ومبادئ وأداء التعاونيات

الهدف التعاوني المشترك

إن نجاح أية تعاونية يتطلب تعريف حذر واتفاق على هدف مشترك من قبل كافة الأعضاء الذين يقررون على تجميع مصادرهم سويا من اجل تحقيق ذلك والحصول على منفعة مشتركة من إقامة أو الانضمام إلى التعاونية.

التقييم كشف أن 42% من تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية قيد الدراسة تأسست في بادئ الأمر على أساس رغبة مشتركة بين الأعضاء للتعاون نحو مثال أعلى مشترك. وبعد التأسيس، الكثير من التعاونيات تشاركت في مستوى معقول من الدافعية فيما بين الأعضاء للعمل سويا. لكن، بعد بضعة أعوام، أكثر من 85% من تلك التعاونيات واجهت اداءا ضعيفا بسبب غياب الرؤية والموارد والقيادة وبسبب خطط تجارية غير ناجحة. وقد أدى ذلك إلى فقدان الزخم والدافعية نحو المساعدة الذاتية.

من مجموع التعاونيات التي تم مراجعتها من اجل التقييم والبالغ عددها 142، يوجد لدى 32% بيان يوضح رسالة التعاونيات وذلك يعكس إجماع الأعضاء على المهمة المركزية للتعاونية وعلى سبب وجود التعاونية، في حين 19% من التعاونيات لديها بيان عام حول رسالتها الأمر الذي لا يعكس بشكل واضح ماذا تفعل التعاونية. النسبة المتبقية (49%) من التعاونيات في الدراسة لم تعلن عن أي بيان يوضح رسالتها ولم تشرك الأعضاء في أية نقاشات حول رسالتها أو سبب وجودها.

بكلمات أخرى، عدد كبير نسبيا من التعاونيات في الضفة الغربية تأسست بدون وجود هدف أو مصلحة مشترك معلنة بشكل واضح ما بين الأعضاء المؤسسين. في واقع الأمر، بالنسبة ل 42% من التعاونيات، التسجيل كجمعيات تعاونية كان في معظم الحالات وسيلة للحصول على مساعدات إنسانية من جهات خارجية أكثر من انعكاس لرغبة واقتناع الأعضاء بمبادئ التعاونية من ناحية المساعدة الذاتية. ولم تتمكن هذه التعاونيات من النمو أو حشد أعضاء اضافيين.

احترام مبادئ وقيم التعاونيات

التعاونيات مبنية على أساس مبادئ العضوية الطوعية والمتاحة للجميع وممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والتعليم والتدريب والتعاون بين الجمعيات التعاونية والاهتمام بالمجتمع المحلي. من مجموع التعاونيات في الدراسة، يوجد فقط 12 تعاونية (9%) التي أظهرت دراية ومعرفة بالمبادئ وتمكنت من إثبات التزامها بالمبادئ السبعة للتعاونيات المذكورة سابقا. الخصائص المشتركة ما بين التعاونيات تتضمن القيادة القوية، والأداء المالي الجيد نسبيا المرتبط بشكل رئيسي بالتعاملات مع الأعضاء وتوفير الخدمات إلى الأعضاء. ومن التعاونيات المتبقية، 49 جمعية تعاونية (35%) أظهرت التزاما بخمسة مبادئ، و18 جمعية تعاونية (13%) أظهرت التزاما بثلاثة مبادئ، و60 تعاونية (42%) أظهرت التزاما بمبدأ واحد فقط.

المبادئ المتوقع أن يتم مراقبتها بشكل أقوى هي المتعلقة بممارسة الأعضاء للسلطة الديمقراطية والعضوية الطوعية والمفتوحة في حين المبادئ المتوقع مراقبتها بشكل متدن تتعلق بالاهتمام بالمجتمع المحلي والتعليم والتدريب والتشارك في المعلومات والمشاركة الاقتصادية للأعضاء والاستقلالية والاستقلال والتعاون بين الجمعيات التعاونية.

ملائمة مشاريع ونشطات التعاونيات

وقد أظهر التقييم أن نسبة 42% من التعاونيات قيد التقييم لديها مشاريع مرتبطة باحتياجات الأعضاء وتساهم بشكل مباشر في معيشتهم. وتحديدا، المشاريع التي صنفت على أنها ناجحة تضمنت محال سوبرماركت كبيرة، تسويق وتعبئة منتجات الأعضاء، خدمات المرافق العامة، وخدمات التوفير والتسليف.

التعاونيات المتبقية إما أنها لا تملك مبادرات تعاونية (أي غير نشطة) أو لديها خدمات متواضعة جدا التي لا تساهم بشكل عام نحو تحسين الظروف المعيشية لأعضائها أو تلبية احتياجاتهم. المشاريع التي تدار من قبل التعاونيات صغيرة ولا تستطيع أن تولد دخل كاف لتغطية تكاليف عمليات تشغيل المشاريع.

الفوائد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لهذه المشاريع محدودة جدا. وقد وجد أن أنواع المبادرات لديها أثر محدود

جدا على الظروف المعيشية للأعضاء والمجتمع المحلي وتتضمن الخياطة والتطريز والتصنيع وتسويق المنتجات الغذائية، ومشاريع التوفير والتسليف، والبقالة ورياض الأطفال وأسواق المستهلك وصالونات التجميل ومشاريع خلايا النحل.

فعالية التعاونيات: العائدات

النتائج تشير إلى أن نسبة 28% من التعاونيات تمكنت من توليد فائض مالي بمعدل قيمة تقدر ب 7100 دينار أردني[5] في السنة. التعاونيات التي ولدت ربح أو فائض تعمل في مجال إنتاج وتسويق الحرف اليدوية، وخدمات التوفير والتسليف وإدارة مقاصف المدارس وخدمات المرافق العامة.
وفي معظم الحالات، المشاريع إما تؤدي إلى عجز مالي أو تولد ربح محدود جدا يكون غير كاف لاستدامة العمليات بدون دعم خارجي منتظم. وفي بعض الحالات، المشاريع تتنافس مع مشاريع أخرى تدار من قبل أعضاء التعاونية، وتولد ثلثا التعاونيات عائدات سنوية متدنية جدا وتصل إلى اقل من 10,000 دينار أردني (أو 850 دينار أردني في الشهر).

وبشكل عام، لم تستغل التعاونيات قيد التقييم مبدأ اقتصاديات الوفرة بسبب عدم وجود قناعة حقيقية لدى الأعضاء في قيمة عمل التعاونيات وبسبب الرأسمال المحدود لدى الأعضاء. ففي الغالبية العظمى للحالات، الأعضاء ينظرون إلى التعاونيات بشكل رئيسي على أنها وسيلة تسهل وصول الأفراد للمساعدات الخارجية أكثر من كونها وسيلة لتمكين الأعضاء من العمل سويا من اجل تحقيق الفائدة المشتركة. إن غياب القناعة والاهتمام بنجاح التعاونية ينعكس بشكل واضح في المستويات المتدنية من الرعاية ومستويات عالية من ديون الأعضاء لقاء الخدمات، الأمر الذي اجبر العديد من التعاونيات على تعليق أو تقليل حجم العمليات.

فعالية التعاونيات: رأس المال والأصول

رأس المال الكلي لتعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية في الضفة الغربية يصل إلى 11 مليون دينار أردني، بمعدل 77,000 دينار أردني لكل جمعية تعاونية و366 دينار أردني لكل عضو. ما يقرب من 40% من التعاونيات قيد التقييم لديها رأسمال بقيمة 10,000 دينار أردني أو اقل في حين ما يقرب من 20% من التعاونيات لديها رأسمال يزيد عن 30,000 دينار أردني.

تعاونيات الخدمات تشكل ما نسبته 90% من إجمالي رأس المال و98% من الأصول مع وجود جمعيتين تعاونيتين كبيرتين (جمعية الوفاء للتوفير والتسليف والأمن الوقائي) لديهم رأسمال إجمالي يصل إلى 7,2 مليون دينار أردني (66% من إجمالي رأس المال). بالنسبة للتعاونيات المتبقية، هذا المستوى من رأس المال يعتبر غير كاف لتطوير ونمو المشاريع التجارية، خاصة بالنظر إلى المعدل المتدني من قيمة الأصول التي تملكها هذه التعاونيات الممولة بشكل رئيسي عبر منح من مصادر خارجية.

مجموع رأس المال للتعاونيات النسوية البالغ عددها 23 جمعية تعاونية نسوية يقدر بمبلغ 1,5 مليون دينار أردني بمعدل 30,000 دينار أردني لكل جمعية تعاونية و155 دينار أردني لكل عضوة. لكن، هناك أربعة تعاونيات كبيرة للتوفير والتسليف تشكل 60% من مجموع رأس المال و80% من إجمالي الأصول. وعند استثناء التعاونيات الأربعة المذكورة أعلاه من التحليل، معدل القيمة للتعاونيات المتبقية يتناقص بشكل كبير. هذه التعاونيات عموما هي صغيرة جدا من ناحية الكميات، ومعظمها تولد اقل من 13,000 دينار أردني كعائدات سنوية لكل تعاونية، مما يؤدي إلى مساهمة هامشية في تحسين الظروف الاقتصادية للأعضاء.

فعالية التعاونيات: الإدارة والقيادة

عدد قليل من التعاونيات قيد التقييم لديها سياسات وإجراءات موحدة في مجالات الإدارة والمالية والتوريد والموارد البشرية.

- 88% من التعاونيات قيد التقييم لا يوجد لديها أي شكل من خطة للمشروع التجاري، ونسبة 8% لديها إما خطط عامة لا تتوافق مع احتياجات الأعضاء أو لديها خطط ينقصها عناصر بالغة الأهمية.
- 94% من التعاونيات قيد التقييم لا يوجد لديها أي شكل من الموارد البشرية.
- 50% من التعاونيات قيد التقييم أعدت بيانات مالية خلال آخر عامين. نسبة 50% المتبقية من التعاونيات لم تعد أية بيانات وهذا انتهاك واضح للمادة 37 من قانون التعاونيات الاردني للعام 1957.
- 76% من التعاونيات قيد التقييم لا تنظم أية نشاطات تسويقية أو ترويجية التي يمكن أن تزيد من الطلب على المنتجات أو الخدمات.

5 الدينار الأردني يعادل تقريبا 1,409 دولار أمريكي.

النتائج تشير أيضا إلى أن غالبية التعاونيات لا يوجد لديها سياسات مكتوبة ولا يوجد نظام للتخطيط المنتظم أو رقابة أو تقييم، باستثناء مسك الدفاتر اليدوي الأساسي. وفي واقع الأمر، غالبية التعاونيات لا تتقيد بالشروط الأساسية المنصوص عليها في قانون التعاونيات الأردني المتعلق بالتخطيط والإدارة المالية.

وفيما يتعلق بالقيادة، النساء شكلن ما يقرب من نصف (47%) من أعضاء مجالس الإدارة، لكن هناك توجه لدى النساء بأن لا يتبوأن منصب في مجلس الإدارة أو يتم منحهم مناصب اقل نفوذ، مثل منصب السكرتيرة. ففي العديد من الحالات، كان يتم منح النساء مناصب في مجالس الإدارة في تعاونيات مسيطر عليها من قبل أعضاء ذكور من اجل إرضاء رغبات الجهات المانحة التي ترغب في مجلس إدارة يراعي النوع الاجتماعي.

التعاونيات كأسلوب لخلق فرص العمل

العدد الكلي للناس المشغلين من قبل تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية محدود جدا، حيث يصل إلى 178 موظف مدفوع الأجر في كافة التعاونيات (142). غالبية التعاونيات (58%) لا يوجد لديها طواقم عاملة مدفوعة الأجر. التشغيل في التعاونيات مركز بشكل كبير في تعاونيات الخدمات (62%)، يليه تعاونيات المستهلك (23%) وبعدها تعاونيات الحرف اليدوية (15%). التعاونيات النسوية لديها مستويات تشغيل متدنية أيضا، ولم تكن ناجحة في انجاز رسالتها نحو توفير فرص عمل للنساء.

الرواتب التي تدفعها التعاونيات متدنية عموما، مما يجعلها غير قادرة على جذب الناس الذين يتمتعون بالمهارات الفنية الضرورية والخبرات الإدارية الضرورية لنمو وتطوير التعاونيات.

الإصلاح القانوني للتعاونيات قيد العمل

تتقيد الضفة الغربية حاليا بقانون التعاونيات الأردني. في العام 2010, وبدعم من منظمة العمل الدولية, تم تطوير تشريع جديد بما يتماشى مع مبادئ توصية تعزيز التعاونيات للعام 2002 (رقم 193) التي تدافع عن إيجاد وتعزيز تعاونيات مستقلة وقوية وغير اقصائية وتستجيب لاحتياجات الأعضاء. وقد اقر القانون الجديد من قبل مجلس الوزراء في شهر تموز 2010 ورفع إلى مكتب الرئيس للإقرار وما زال معلق حتى الآن. القانون يدعو لإقامة إدارة جديدة وشبه مستقلة لتطوير التعاونيات, الهيئة العامة لتنظيم التعاونيات, التي ستتسلم مهام ووظائف الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل.

- (منظمة العمل الدولية 2010)

توصيات محددة متعلقة بالتعاونيات على أساس التصنيف

التوصيات المحددة التالية موجهة نحو تحسين أداء التعاونيات قيد التقييم في قطاعات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية، بالإضافة إلى دعم عملية تمكين النساء وأجندات العمل اللائق والتنمية الاقتصادية. التوصيات مقدمة لكل من التصنيفات الأربعة للتعاونيات قيد التقييم:

دعم عملية تسريع إصلاح التعاونيات التي تقع تحت التصنيف الأول

في حين تم تصنيف هذه التعاونيات على أنها "نشطة" من قبل الإدارة العامة للتعاون، إلا أنها فشلت إلى حد كبير في تلبية معظم التزاماتها القانونية بما يتضمن متطلبات العضوية والإدارة التي على أساسها منحت التسجيل كجمعية تعاونية. إن هذه التعاونيات بالكاد تعمل كجمعيات تعاونية، فهي غير قادرة على إظهار أي التزام بمبادئ التعاونيات، وينقصها الهدف المشترك للسير نحو المساعدة الذاتية والتعاون، ولديها أوضاع عضوية لا تلبي متطلبات العضوية. التوصية الرئيسية هنا هي دعم الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل في إخضاع هذه التعاونيات للتحقيق مع النظر إلى حل هذه التعاونيات وسحب تسجيلهم.

دعم التعاونيات التي تقع تحت التصنيف الثاني في تطوير و/أو بدء المشروع التجاري الذي يلبي احتياجات الأعضاء

إن هذه التعاونيات تجتمع على احتياجات واضحة لأعضائها من اجل التعاون ولديها إرادة قوية إلى حد ما لتطوير مشاريعها التعاونية. لكن ينقصها القدرة - في بعض الأحيان - والموارد للتحديد بشكل كاف وإقامة مشروع تعاوني مجدي من اجل تلبية احتياجات الأعضاء. لذلك، فان التوصية الرئيسية هنا هي دعم هذه التعاونيات في تقييم جدوى أفكار المشاريع التعاونية التي لديهم ومن ثم توفير لهم المساعدة الفنية من اجل تطوير خطط المشاريع التجارية التي على أساسها يمكن حشد التمويل.

دعم التعاونيات التي تقع تحت التصنيف الثالث من ناحية تعزيز وتحديث عملياتهم التجارية والإجراءات الإدارية

التعاونيات تحت هذا التصنيف تدير مشاريع اقتصادية ملائمة إلى حد كبير لكن هناك حاجة للوصول إلى الاستدامة المالية واعتماد اقتصاديات الوفرة. القيود الرئيسية لهذا التعاونيات تكمن في نقص القدرات الداخلية لتطوير عملياتهم التجارية والممارسات الإدارية، بالإضافة إلى نقص الوصول إلى التمويل. لذلك، التوصية الرئيسية هنا هي توسيع المساعدات الفنية إلى هذه التعاونيات من اجل تقييم عملياتهم التجارية والإجراءات الإدارية من الناحيتين الفنية والمالية، مع النظر إلى تحديد الاحتياجات والفرص لتطوير المشاريع التجارية؛ وتسهيل وصولهم إلى التمويل من اجل القيام بنشاطاتهم المتعلقة بالمشروع، ويمكن القيام بذلك عبر مجموعة من التسهيلات والمنح المطابقة والضمانات.

القيام بتحليل معمق لأداء تعاونيات التصنيف الرابع من اجل تحديد عوامل النجاح والممارسات الجيدة, ونشر النتائج من اجل تعزيز المشاريع التعاونية

بالنظر إلى أدائها الإجمالي الجيد، التعاونيات تحت التصنيف الرابع يجب ترويجها وعرضها كأمثلة على التعاونيات الناجحة. وفي سبيل ذلك، يجب القيام بدراسات معمقة على هذه التعاونيات ونشر نتائج هذه الدراسات على نطاق واسع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعالميا.

توصيات عامة

مناصرة ودعم تبني قانون التعاونيات الموحد

لقد تم إقرار مسودة القانون الجديد من قبل مجلس الوزراء وتم رفع القانون إلى مكتب الرئيس الفلسطيني حيث ينتظر إقراره منذ عام 2010. وعند تفعيل القانون بشكل رسمي، سيعمل قانون التعاونيات الموحد على إنهاء "الهيكلية المزدوجة" للتعاونيات في الضفة الغربية وغزة؛ الضفة الغربية تتقيد حاليا بالقانون الأردني في حين تتبع غزة القانون المصري. الوضع الحالي للقانون المعلق يتطلب إرادة سياسية وجهود مناصرة متواصلة من اجل الدفع باتجاه وتنفيذ قانون التعاونيات الموحد.

تحديث الإستراتيجية الوطنية للتعاونيات

يتوجب على الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل تحديث الإستراتيجية الوطنية للتعاونيات بدعم من وكالات التنمية. الإستراتيجية يجب أن تشمل كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تنشط التعاونيات والاخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تم استخلاصها من التقييمات المختلفة. يجب أن تتضمن الإستراتيجية برنامج تدريب شامل لكافة التعاونيات من اجل ضمان الحكم الرشيد وزيادة الأداء الاقتصادي ورضا الأعضاء.

دعم النساء في التعاونيات من اجل تعزيز المساواة بين الجنسين

يجب دعم التعاونيات النسوية القائمة فنيا وماليا إلى حد معين. أي دعم يوفر إلى التعاونيات النسوية بهدف تعزيز نشاطاتهن التجارية يتوقع أن يسير أيضا باتجاه تشجيع مشاركة المرأة. من الضروري بناء قدرات النساء في أساسيات إدارة التعاونيات من ناحية تجارية وتعاونية من اجل تعزيز الأداء والعضوية. وعلى المدى البعيد، هذا سوف يزيد من قدرات النساء على السير إلى ما هو ابعد من أدوارهن التقليدية والانخراط في التعاونيات المختلطة. وبشكل عام، يتوجب على التعاونيات أن تبذل جهود من اجل الوصول إلى النساء والمساعدة في زيادة مشاركتهن كعضوات نشيطات. هناك ضرورة لإيجاد استراتيجيات تدريبية ترتبط بالهدف الأوسع ألا وهو تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال معالجة قضايا مثل العمل غير مدفوع الأجر، المسؤوليات العائلية المشتركة، شروط الرعاية، حماية الأمومة، الضمان الاجتماعي والتشارك بالمعلومات (منظمة العمل الدولية 2010).

إجراء مزيد من التقييم للتعاونيات في قطاعات أخرى

يجب تطبيق المنهجية التي استخدمت في تقييم تعاونيات الخدمات والمستهلك والحرف اليدوية من اجل فحص كافة التعاونيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يتضمن غزة. وتحديدا، من المفيد إجراء تقييم لتعاونيات الإسكان من اجل استكشاف قدراتهم وتقييم تقيدهم بمبادئ وقيم التعاونيات. يجب توفير الموارد من اجل دعم الإدارة العامة للتعاون للقيام بهذا التقييم.

التنسيق والتعاون والتمويل من قبل الجهات المانحة

يجب زيادة مستوى التنسيق بين الجهات المانحة والأطراف المعنية من اجل استغلال التآزر المحتمل وتجنب أية تشويهات تطرأ على روحية وقيم التعاونيات. وقد حدثت محاولة في هذا الاتجاه من قبل المركز التعاوني السويدي "نحن نؤثر". يمكن لهذه المبادرات أن تساهم في تنمية أكثر استدامة لقطاع التعاونيات في الضفة الغربية. ومن الأفضل تسيير الدعم من الجهات المانحة باتجاه تعاونيات نشيطة وذات قيمة مقرة ومعترف بها. وبالنسبة لمجتمع الجهات المانحة، ينصح بالجمع بين المساعدات الفنية وتقييم الاحتياجات المالية للتعاونيات. يجب توفير المنح والدعم على أساس مشاريع تجارية واضحة مع إثبات بالتقيد وتنفيذ خطة المشروع التجاري. الدعم والتمويل الكامل للمشاريع في التعاونيات لا يساهم في تعزيز مبادئ وثقافة التعاونيات من ناحية المساعدة الذاتية داخل التعاونيات. على العكس من ذلك، فان ذلك يمكن أن يهدد بتحول الجمعية التعاونية إلى جمعية غير نشطة بعد استنفاذ المنحة الأولية كما ظهر في عدد من التعاونيات في الضفة الغربية، ولذلك يجب تجنب ذلك. وبدلا من ذلك، يوصى أن يتم تخصيص الدعم فقط لتعزيز قيم ومبادئ التعاونيات والتدريب في المجال الإداري وفي أصول التعاونيات الأمر الذي سيحولها إلى تعاونيات نشيطة بحق.

المراجع

مكتب العمل الدولي (منظمة العمل الدولية). 2007.
تعزيز المشاريع المستدامة، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الجلسة 96، جنيف، 2007 (جنيف).

2010. الدعم إلى التعاونيات الفلسطينية للتشغيل وتوليد الدخل، مذكرة مفاهيم غير منشورة.

2014. نتائج تقييم التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية: تحديات وفرص. (بيروت، لبنان، منظمة العمل الدولية) متوفر على الرابط التالي:

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_249766.pdf

التحالف التعاوني الدولي. بيان هوية التعاونية. أنظر:
http://ica.coop/en/whats-co-op/co-operative-identity-values-principles

تم صياغة هذه الورقة من قبل كارلا أونغير وشوكت صرصور مع اضاءات وملاحظات قيمة من قبل عامر ماضي ومن الزملاء من منظمة العمل الدولية ايمانويلا بوزان، هيوجون جوو، كاجا جوفال، رشا الشرفا & والتيري كاتاجاماكي.